

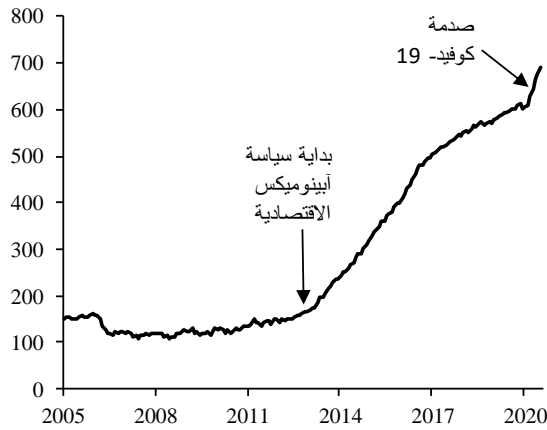
سياسة "آينوميكس" من المتوقع أن تستمر في الدورة السياسية الجديدة في اليابان

مع الفترات السابقة، إلا أنهما لم يحققا الأهداف الاستراتيجية. وفي الوضع المثالي، ينبغي أن تكون معدلات النمو الاسمي والتضخم في اليابان أعلى من 2%.

ثانياً، تؤدي صدمة كوفيد-19 الهائلة إلى تضخيم المشاكل الاقتصادية لليابان، حيث ينهار نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وتتراكم الضغوط الانكماشية ويزداد مستوى المديونية. في ظل هذه الظروف، ينبغي استخدام الإجراءات المندرجة تحت سياسة آينوميكس الاقتصادية بشكل أكثر صرامة. وهذا يشمل المزيد من التيسير النقدي واتخاذ موقف مالي أكثر مرونة. سيكون من الضروري إعطاء دفعة قوية من خلال السياسات النقدية والمالية من أجل تحفيز الاقتصاد مجدداً، والحيلولة دون حدوث دوامة انكماشية سلبية أخرى.

إجمالي موجودات بنك اليابان المركزي

(ترليون ين ياباني، سعر الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني = 105.97
كما في 14 سبتمبر 2020)



المصادر: هيفر، بنك اليابان المركزي، تحليلات QNB

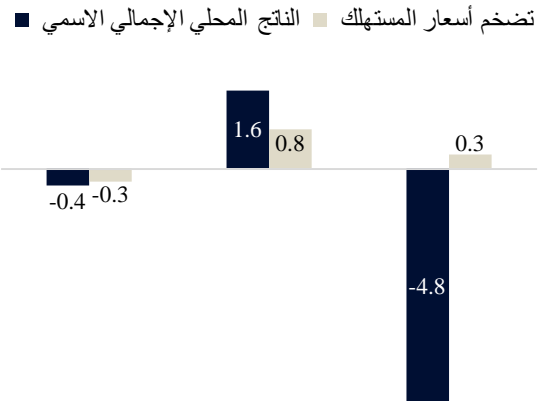
ثالثاً، نظراً لكون أسعار الفائدة الرسمية لليابان قد وصلت بالفعل إلى الحد الأدنى الفعلي (أسعار الفائدة حالياً سلبية قليلاً بمقدار 10 نقاط أساس)، فإن بدائل السياسة النقدية قليلة ومتباعدة. وتحتاج الحكومة إلى تكثيف الحوافز المالية وهذا يتطلب مزيداً من التنسيق مع بنك اليابان المركزي. في الواقع، من أجل الاستجابة لمثل هذه الاحتياجات، سيتعين على بنك اليابان المركزي توسيع ميزانيته العمومية أكثر. في الوقت الراهن، يبلغ إجمالي أصول بنك اليابان المركزي 690 ترليون ين ياباني (6.5 ترليون دولار أمريكي) أو حوالي 125% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وعلى الرغم من الحجم المتضخم للميزانية العمومية لبنك اليابان المركزي، لا يزال هناك مجال

في 28 أغسطس 2020، أعلن شينزو آبي أنه سيستقيل من منصب رئيس وزراء اليابان. وقد جاء القرار عقب تدهور صحته وحاجته لتلقي العلاج الطبي الشامل. ويعتبر هذا التطور بالفعل نهاية حقبة سياسية، فقد شغل آبي منصب رئيس الوزراء لأطول مدة في تاريخ اليابان (2012 - 2020).

ومن المؤكد أن تغيير القيادة في اليابان لا يعتبر أمراً بسيطاً، خاصة في ظل مواجهة البلاد للعديد من التحديات، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والركود الاقتصادي الحالي والتطورات الجيوسياسية السريعة في آسيا. وفي حين أن هذا التحول قد يثير النقاش بشأن إجراء تغيير في بعض السياسات، إلا أننا نرى بأن الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي التي كانت سائدة في السنوات القليلة الماضية ستظل ثابتة أو قد يتم تعزيزها. بمعنى آخر، من المتوقع أن تستمر المبادئ الاقتصادية التي يشار إليها عادةً بسياسة "آينوميكس" الاقتصادية (وهي مزيج من التوسع النقدي والمالي الجريء والإصلاحات الهيكلية) في حقبة ما بعد آبي. ونتوقع أن يستمر العمل بهذه السياسة نظراً لثلاثة أسباب.

النمو والتضخم في اليابان

(متوسط التغيير في النسبة المئوية على أساس سنوي)



كوفيد-19 (2020) آينوميكس (2013-2019) قبل آينوميكس (2000-2013)

المصادر: هيفر، مكتب مجلس الوزراء الياباني، تحليلات QNB

أولاً، على الرغم من التقدم المُحرز حتى الآن، إلا أن سياسة آينوميكس لم تحقق أهدافها بالكامل في توجيه اليابان بعيداً عن مصيدة الانكماش التي تتسم بانخفاض معدلات النمو والتضخم وارتفاع نسب المديونية. ولتحقيق تلك الغاية، يتعين على اليابان زيادة التضخم وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وعلى الرغم من وجود تحسن كبير في كلا المقياسين بالمقارنة

لصانعي السياسات الآخرين، مع حذو الاقتصادات الأكثر تقدماً حذو اليابان في استخدام إجراءات التحفيز الاقتصادي دائمة التوسع. وفي عالم يتسم بانخفاض معدلات النمو والتضخم، من الممكن أن تصبح آبينوميكس سياسة اقتصادية عالمية.

أكبر، من الناحية النظرية، للتيسير الكمي أو عمليات شراء الأصول على نطاق واسع. يمتلك بنك اليابان المركزي الآن حوالي 54% من الأوراق المالية الحكومية المتداولة في اليابان ويحوز ما يعادل 6% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة طوكيو للأوراق المالية.

بشكل عام، نعتقد أن سياسة آبينوميكس ستدخل في مرحلة ثانية في اليابان بعد آبي. ومن المرجح أن تستمر السلطات المالية والنقدية في التحلي بالجرأة، وتعزيز حجم الإجراءات غير التقليدية استجابةً لصدمة كوفيد-19. ولذلك ستوفر النسخة الثانية من هذه السياسة (آبينوميكس 2) بعض المعلومات المهمة

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: 4453-4643 (+974)

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: 4453-4642 (+974)

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث

هاتف: 4453-4436 (+974)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB.